

**STATEMENT BY KUWAIT**

MADE 14 JUNE 2004

**AT THE UNITED NATIONS CONFERENCE  
ON TRADE AND DEVELOPMENT**

**Eleventh Session**

**São Paulo, Brazil  
13-18 June 2004**

# كلمة

معالي وزير التجارة والصناعة  
في المؤتمر الحادي عشر للأمم  
المتحدة للتجارة والتنمية

2004 الاونكتاد الفترة من 13 -  
18 ساوباولو - البرازيل

السيد / الرئيس

يسرني في بداية كلمتي أن أتقدم لكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة  
هذا المؤتمر متمنيا لكم النجاح والتوفيق كما أتوجه بالتهنئة والشكر لسكرتارية  
المنظمة على جهودها الحثيثة لإعدادها الجيد لهذا المؤتمر . كما لا يفوتني أن  
أعرب عن شكري وتقديري لجمهورية البرازيل الصديقة حكومة وشعبا  
لاستضافتها هذا المؤتمر وارجب بكافة الوفود المشاركة .

## السيد / الرئيس

ان من مهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو تعظيم استفادة الدول النامية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية ومساعدة هذه الدول على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة وكذلك التكامل مع الاقتصاد العالمي على أساس منصف وعادل متمنيا لمؤتمرنا هذا أن يساهم في معالجة بعض التحديات التي تواجه الدول النامية والأقل نموا في مجال قضايا التجارة والتنمية والبيئة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا من أجل رفع مستويات الدخل ورفاهية المواطن في جميع الدول .

## السيد / الرئيس

لا زالت الدول النامية تعاني من بعض المشكلات والمعوقات التي تواجهها في سبيل تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ولا يخفى عليكم ما حدث في مؤتمر كانكون حيث لم يتوصل السادة الوزراء الى اتفاق موحد حول القضايا المطروحة خاصة في مواضيع سنغافورة وقضايا الزراعة والمطلوب من الاونكتاد الان العمل على تقريب وجهات النظر والتنسيق فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة في قضايا ومواضيع منظمة التجارة العالمية لبلورة رؤية موحدة فيما بينها تجاه تلك القضايا حتى يتحقق الهدف من انضمامها الى منظمة التجارة العالمية ( WTO ) وهو تحسين فرص الوصول الى الأسواق العالمية وتنشيط عجلة التنمية وتعزيز المنافسة الحرة .

## السيد / الرئيس

ان المتغيرات السياسية والاقتصادية التي برزت خلال السنوات القليلة الماضية والتي من أهمها تكريس مبدأ التوجه نحو منح آليات السوق دورها الأساسي في رسم السياسات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة وتحرير التجارة ولاشك بأن الدول المتقدمة هي بطبيعة الحال مهيأة لاستيعاب هذه المتغيرات للاستفادة منها مقارنة بالدول النامية والأقل نموا لذا فإننا نأمل من الدول المتقدمة القيام بتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية بالإضافة الى رفع كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام صناعاتها والى نقل التكنولوجيا والاستثمار الحقيقي .

وعليه فان حكومة بلادي تدعو الدول المتقدمة لفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لها ، بالإضافة الى ذلك ينبغي تخفيض كل أنواع التعريفات الجمركية وعدم إساءة استخدام التدابير والإجراءات الدولية انطلاقا من مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والإجراءات الوقائية

واللوائح التنظيمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة الدولية وذلك لتعجيل النمو والتنمية في دولنا ، وفي هذا السياق ، تؤكد حكومة دولة الكويت بأنها ملتزمة كل الالتزام بالاستمرار في السعي على اتباع سياسة تجارية متحررة يدخل في صلبها البعد الإنمائي .

السيد / الرئيس

ان دولة الكويت منذ استقلالها عام 1961م اهتمت بترسيخ قيم الديمقراطية والاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام بقضايا الصحة العامة والقضاء على الفقر وخلق بيئة مستقرة تساعد على الاستثمار كما أنها اهتمت بقضايا الدول النامية وقامت بتقديم كافة الدعم والمساعدة لتلك الدول ومن أجل هذا الهدف أنشأت دولة الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وذلك في عام 1961م بعد بضعة أشهر من الاستقلال وقد تمكن الصندوق الكويتي أن يدعم الدول النامية على مدى ما يزيد عن أربعين عاما من خلال تمويل قطاعات مهمة بالنسبة لتلك الدول كالزراعة والنقل والاتصالات والطاقة والمياه والصرف الصحي والصناعة والصحة والتعليم بالإضافة الى المساعدات والمنح المقدمة من دولة الكويت مباشرة الى العديد من الدول .

السيد / الرئيس

لقد قامت دولة الكويت بتعديل قوانينها التجارية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية ولاندماج في الاقتصاد العالمي بما يتلائم مع ما التزمت به في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ومن أهم القوانين التي صدرت في هذا المجال القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية وقانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي الذي أجاز ان يمتلك الأجنبي أي نسبة في حصص الشركات التي تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون حتى لو بلغت نسبة التملك 100% من رأس مال الشركة، كما أن القانون الجديد قد تضمن إجراءات وتدابير تمنع المصادرة والتأميم لأي مشروع أجنبي مرخص له طبقا لاحكام هذا القانون بصفة مطلقة وذلك حماية للمستثمر الأجنبي من المخاطر التي قد يتعرض لها في هذا الشأن كذلك نص القانون على عدم سريان أية تعديلات قانونية جديدة على المستثمر المرخص له وأجاز القانون كذلك للمستثمر الأجنبي أن يحول أرباحه ورأس ماله الى الخارج دون أية قيود .

كما أن دولة الكويت أنشأت منطقة تجارة حرة منذ عام 1998م بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على تنشيط حركة التجارة والاستثمار بين دول المنطقة ولتكون قريبة من الأسواق .

السيد / الرئيس

ان الأمل معقود على مؤتمرنا هذا في تبني رؤية استراتيجية مستقبلية تعتمد التعاون البناء والتنسيق فيما بين دول العالم بشأن إرساء مفاهيم وأطر جديدة تسهل وتنظم حركة التجارة والاقتصاد في منظومة عالمية تساهم في تضيق الفجوة فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وفي الختام أرجو أن يتكلل مؤتمرنا بالنجاح في تعزيز التعاون بين دول العالم للإسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية المجتمعات وخلق بيئة ملائمة للإنسان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته